بين اللاشيء واجتماع النقيضين وبين اللاانسان وقرر
الكاتبي النقض بانه ينتظم من قولنا كل لاممكن عام
لاممكن خاص مع قولنا كل لاممكن خاص ممكن عام قياس
ينتج كل لاممكن عام ممكن عام كوهف ووجوه الحل على
القياس الف وكذا الحال في نقيضي المتباينين فقد
يكون احد العينين من نقائض الآخر مثله كاللاشيء
مع الانسان ولا تباين جزئي بين الشيء واللاانسان
واعلم ان مفاد قولهم النسبة بين هذين كذا انه
لا نسبة اخص منها بينهما مثله تجمع موادهما فلابد
لاثبات ان النسبة بين نقيضي الاعمين من وجه التباين
الجزئي من نفي انتسابهما بالعموم من وجه فلذا
بينوا ذلك بان بين عيني الاعم المطلق ونقيض الاخص
عموم من وجه مع التباين الكلي بين عين الاخص ونقيض
الاعم واما نفي التباين الكلي فبين لكثرة مواد العموم
من وجه جدا وكذا نفي النسبتين بين نقيضي المتباينين

مبحث المشتق وفيه مذاهب اختار الجمهور انه
مركب من الذات والنسبة والوصف لانهم يقولون في تفسيره
ذات له وصف واختار السيد السند رح انه مركب من الوصف
والنسبة والموصوف ليس بداخل فيه لا عاما ولا خاصا ويلزم
على المذهبين عدم وقوع المشتق محكوما عليه وبه وكذا الفعل محكوما به
لعدم استقلال النسبة الا ان يلتزم ان المقصود حين الحكم هو
الذات المتصفة والوصف والنسبة ملحوظان تبعا وفي الفعل المقصود
هو الحدث المسند ويرد انه ح لا فرق بين اقائم زيد وزيد
قائم لان في كل منهما اتحاد الذات المتصفة مع الموضوع مع ان
مفاد الاول مفاد الجملة الفعلية وهو الحمل الاشتقاقي والثاني
مفاد الاسمية وهو الحمل المواطاتي فعلم ان الذات ليست
مقصودة وحدها الا ان يقول الجمهور ان المشتق في اقائم زيد
جرد عن الذات واريد به الوصف المنسوب فمفاد حمله ح
هو الحلول والتحقق الذي في الحمل بالاشتقاق لا الاتحاد مع
الموضوع الذي هو مناط الحمل المواطاتي والسيد لما لم يقل
باعتبار الذات في المشتق فهو قائل بعدم الفرق بين التركيبين
بمفاد واختار المحقق الدواني ان حقيقته امر بسيط
ينتزعه العقل عن الموصوف نظرا الى وصفه فليس شيء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)